بسم الله الرحمن الرحيم

منظمة المؤتمر الإسلامي

ORGANISATION OF THE ISLAMIC CONFERENCE • ORGANISATION DE LA CONFERENCE ISLAMIQUE

EACF/W/2-98/REC.1

تقرير وتوصيات
الاجتماع الثاني للجنة الخبراء المكلفة ببحث أوجه التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين

باماكو - جمهورية مالي

(3 - 4 ديسمبر 1998م)

الأمين العام للمجلس الإسلامي العالمي للدعوة والاغاثة بالقاهرة.

(4) معالي الدكتور: عبدالحميد أبوسليمان

مدير الجامعة الاسلامية العالمية بماليزيا.

(5) سعادة الدكتور: مانع بن حماد الجهني

أمين عام الندوة العالمية للشباب الإسلامي بالرياض.

(6) سعادة السفير: قاسم الزهيري

الرباط ـــ المملكة المغربية.

(7) سعادة السفير الدكتور: فتحي مرعي

مستشار وزير خارجية جمهورية مصر العربية

(8) سعادة الدكتور: عبدالجليل الغزاوي

ممثل معالي الدكتور: عبدالكبير العلوي المدغـــــري، وزيـــر الأوقـــاف والشئون الإسلامية بالمملكة المغربية.

(9) سعادة الأستاذ: سمير الهضيبي

باحث ومفكر إسلامي ـــ القاهرة.

وقد حضر من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي:

- سعادة السفير الدكتور: الهادي عبدالله حنيتش

المفوض العام والمشرف علي الدعوة بالأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

- سعادة الأستاذ: أحمد البسيط

رئيس قسم الدعوة بالأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

كما شارك في الإجتماع كل من السادة:ـــ

- سعادة الأستاذ: إبراهيم الربـــــــو

جمعية الدعوة الإسلامية العالمية.

- سعادة الأستاذ: توفيق الشريف ـــ القاهرة.

تم إختيار هيئة المكتب:

- معالي الدكتور: محمد أحمد الشريف رئيسًا.
- معالي الأستاذ: كامل الشريف نائبًا للرئيس.

4. ألقى سعادة السفير الدكتور الهادي حنيش كلمة الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي أشار فيها إلى التحولات السياسية والعلاقات الدولية التي تشكل ملامح النظام العالمي الجديد، وخطورة هذه التحولات والتحديات على المجتمعات الإسلامية، وأشار إلى دور العالم الإسلامي المنشود في توجيه النظام العالمي الجديد نحو الأخاء والتعاون والتكامل بدلاً من الصراع.

5. كما تحدث في الاجتماع معالي الدكتور: محمد أحمد الشريف أمين عام جمعية الدعوة الإسلامية العالمية حيث أشاد بدور الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي وإهتمامه بفعاليات لجنة تنسيق العمل الإسلامي المشترك في مجال الدعوة.

كما أشاد بدولة مالي ممثلة في رئيسها فخامة الرئيس ألفا عمر كوناري الذي أعاد إلى مالي ذات التراث الإسلامي العريق هويتها وأصالتها، كما نبّه معاليه إلى خطورة الشعارات التي يصدّرها الغرب إلينا والتي على رأسها اليوم مصطلح العولمة والذي يخفي حقيقته وهي الهيمنة التي يريد بها أن يسيطر على أمتنا وأن ينقص من سيادتها على أراضيها اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا وإجتماعيًا بل ودينيًا أيضًا.

وأشار إلى أن بضاعتنا التي سرقت ترد إلينا مشوهة منقوصة فالشورى التي دعى إليها الإسلام منذ قرابة ألف وخمسمائة عام وجعل الأمر للأمة كلها حيث أمرهم شورى بينهم، تعود إلينا مشوهة بنظام الإنابة الذي بدأ الغرب نفسه اليوم يدرك أنها ليست تحقيقًا فعليًا لرأي الجماهير.

6. ألقى معالي الأستاذ: كامل الشريف كلمة الوفود المشاركة، حيث أعاد إلى الذاكرة دور جمهورية مالي في نصرة الإسلام والمسلمين، ورفض الاستعمار، والحفاظ على الهوية الإسلامية الأفريقية، وتوجه بالشكر إلى رئيس جمهورية مالي لاستضافة الإجتماع،

وشكر الدكتور: محمد أحمد الشريف لتبنيه إجتماعات لجنة الخبراء، والذي رعى النبتة من البداية، حتى أصبحت أملاً كبيرًا للمسلمين في استشراف المستقبل بشكل أفضل.

7. قام السادة المشاركون في الإجتماع الثاني للجنة الخبراء والمكلفة ببحث أوجه التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية، بإستكمال ما بحث في الاجتماع الأول والذي أوصى بدراسة بعض القضايا وعلى رأسها قضية العولمة، وقضية التحدي الفكري والنفسي وكذلك قضية الحداثة والعلمانية، وقضية الثقافة والتربية وقد خلصت اللجنة إلى ما يلي:-

أولاً: بالنسبة للعولمة فقد رأى المشاركون أنها مصطلح يخفي وراءه هيمنة القوى الكبرى على العالم، فالعولمة عملية باتجاه تخلي الدول عن وظائفها الأساسية قبل شعوبها، مما يفقد الدول مبررات استمرارها ووجودها فعلى سبيل المثال:-

أ. من الناحية السياسية سوف تخضع الحكومات في صنع قرارها السياسي لنفوذ رأس المال والشركات المتعددة الجنسيات، كما تنتهي السيادة المطلقة للدولة سواء على حدودها أو مواطنيها تحت دعاوى كثيرة مثل حقوق الإنسان أو مكافحة الإرهاب أو غيرها.

ب. من الناحية الإقتصادية.. فمع السعي نحو ما يسمى بتحرير التجارة العالمية من قبل القوى المهيمنة، ستصبح الدول غير قادرة على حماية منتجاتها أو تحديد الرسوم أو الجمارك على البضائع، بل وكما بدأ يحدث لم تعد الدول قادرة على حماية عملتها مما يجعل أرزاق العالم كله في يد حفنة من الشركات العملاقة التي لا تخدم إلا مصالحها.

ج . من الناحية الإجتماعية.. فإن ضعف الدولة نتيجة لسيطرة القطاع الخاص ورأس المال، ينتج عنه فقدان الدولة لوظيفتها كمظلة للحماية الإجتماعية كما أن تراجع سلطة الدولة في مواجهة ما يسمى بمنظمات المجتمع المدني التي إتجهت لتقوم ببعض وظائف الدولة، يجعل عملية التغيير الإجتماعي تسير في إتجاهات قد تكون ضد غايات الأمة ومقاصدها.

د. ومن الناحية الدفاعية: فإن العولمة تفرض مفاهيمًا جديدة كضرورة تخفيض الإنفاق العسكري لإعتبارات الرشادة الإقتصادية وهي في هذا تكيل بمكيالين. فيجب على الدول الإسلامية أن تعد ما إستطاعت من قوة لأن القوة في النهاية هي التي تدعم السلام.

هـ. فإنه إذا كان من أهم واجبات الدولة الحفاظ على قيم المجتمع وتقاليده وأعرافه والتعبير عنها على النحو الذي يأكد وجود هوية حضارية متميزة تعمق إنتماء الفرد لأمته في مواجهة الآخر، فإن العولمة جعت المواطن عرضة لأشكال متنوعة من تقاليد وأعراف أجنبية مفروضة عليه بل إنها وتبعًا لآلياتها المهيمنة تفرض تدريجيًا خصخصة التعليم وبذلك تكمل عمليات طمس الهوية الثقافية الموروثة للأمة.

ثانيًا: بالنسبة للحداثة: فإنها مفهوم ومصطلح نبت من حضارة غريبة علينا حيث ظهر في مواجهة الكنيسة وسيطرتها على المجتمعات الأوروبية، وكان يعني التخلي عن التقاليد الموروثة وتحكيم العقل فقط حيث بيّنت الحداثة فكرة الرجل الرشيد وأن الإنسان إذا سار وراء العقل تحقق له التقدم والرخاء وحينما بدأ الإستعمار الغربي للعالم الإسلامي نقل فكرة الحداثة على أنها مواجهة الموروث وخاصة الديني والعقائدي، رغم أن الدين الإسلامي يقف مع العقل ويحكم العقل فهو أهم أصول الشرع: واليوم يجتاز الغرب مرحلة الحداثة بعد أن مر بحربين عالميتين في مدى ربع قرن راح ضحيتها عشرات الملايين من أوروبا وحدها، وثبت أن الإنسان بحاجة إلى ضوابط، وأن ما نتج عن الحداثة كالديمقراطية ليس بالشيء المثالي فالديمقراطية هي التي جاءت بالنازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا، لذلك فهي تشكك في نظام الإنابة كله وهذا ما يمسى بما بعد الحداثة.

إذًا فعلينا نحن في العالم الإسلامي أن لا ننجرف وراء شعارات هي بنت مجتمعاتها التي نشأت فيها، وقد لا تكون ذات صلة أو موضوع في مجتمعاتنا، وأن نبحث في تراثنا وتاريخنا عمّا ينفعنا، فهل يمكن مثلاً أن نعود إلى مصطلح التجديد الذي هو مصطلح إسلامي يعني الحفاظ على جوهر الشيء النافع وتجديده مما علق به من غبار بدلاً من

مصطلح الحداثة الذي يعني قطع جذور الماضي والإيمان بما هو حاضر؟ وهل يمكن أن تعيش أمة وتنهض دون أن يكون لها تاريخ وموروث حضاري يستنهض همم أبنائها؟

ثالثًا: بالنسبة لقضية التحدي الفكري والنفسي:

رأت اللجنة أن كل أمة تنتصر على التحديات التي تواجهها إذا إمتلكت إرادة التحدي بغض النظر عما تملكه من عناصر القوة المادية، لأن إرادة التحدي تورث للأبناء جيلًا بعد جيل وهي كفيلة بنهضة أي أمة، ويكفي أن نرى اليابان وألمانيا بعد هزيمتهما في الحرب العالمية الثانية نهضتا من جديد لأن شعبيهما كان يملكان إرادة التحدي للواقع، لذلك فلابد أن ننمي إرادة التحدي وأن لا نستسلم لشعارات الهزيمة وما تبثه من يأس في أجيالنا الصاعدة، فكل الأمم تمر بفترات ضعف وهزيمة ولكنها إذا ملكت إرادة التحدي يكتب لها النهوض والنصر في النهاية.

رابعًا: بالنسبة لقضية الثقافة والتربية:

فإن الإهتمام بتجديد الثقافة الإسلامية وتنقيتها من كافة الشوائب التي تؤدي إلى سلبية الفرد المسلم وإشاعة الخوف في نفسيته وكبت روح الإبداع والمبادرة وكذلك العمل على مراجعة أساليب التربية ومناهج التعليم العام ورسمها وفق إطار التطور النفسي للطفل المسلم والعناية بأثر المعلومات والنشاطات على تكوينه النفسي وطاقته النفسية.

إن العناية بالكم المعرفي وإلقائه إلى الطفل دون مراعاة للآثار النفسية لدى الطفل والمراحل المختلفة التي يمر بها وإغفال مناهج التربية التي تجعل العقيدة والقيم طاقة إيجابية دافعة إلى القدرة والمبادرة والإبداع وسوء إستخدام الخطاب الديني وتجاهل عامل الزمان والمكان في استنباط التراث كل ذلك من الوجوه التي يجب على المفكرين والعلماء والمربين مراجعتها وتنقيتها وصياغة المناهج والأساليب التربوية التي تحققها ولابد من إعادة صياغة التعليم العالي في الدراسات الإسلامية والإنسانية حتى يمكن تطوير الفكر الإسلامي ومناهج التربية الإسلامية وإذا كان التغيير النوعي هو الأساس لذلك فإن إصلاح الثقافة والمناهج وطرق التربية يحتم العناية بالأسرة ودورها في التربية.

فالأسرة هي المربي الأول الذي يجب أن يرشد في جهوده وطرقه في التربية وتشكيل عقلية الطفل وضميره الأخلاقي.

إن مشروعية كل الجهود والمشاريع التربوية والتعليمية إنما تستمد مشروعيتها وفاعليتها من موقف الأسرة ومنهجها في التربية سلبًا أو إيجابًا.

فإذا أخذت الأسرة الموقف السلبي وتنازلت عن دورها وتركت الطفل نهبًا لثقافة الإرهاب وإنحرافه والثقافة العبثية الإستهلاكية الأجنبية فلا ينتظر للأمة أن تنمي قدراتها وتستعيد طاقاتها وأن تتصدى بالجهود العلمية الجادة الإبداعية لمواجهة التحديات وتطوير الإمكانات وبناء المؤسسات.

التوصيات والقرارات:

من هذه الرؤية الشمولية وبهذا المنظور انتهت اللجنة إلى التوصيات التالية:ـ

1) ضرورة التعاون والتكاتف بين الدول والشعوب الإسلامية لمواجهة التكتلات الغربية العملاقة.

لما كانت سمة العصر هي التكتلات الكبرى للشعوب المتقدمة في أوروبا وأمريكا وتكوين الشركات العالمية العملاقة في الاقتصاد والتجارة والتكنولوجيا والإعلام فإن الحكومات والهيئات الشعبية والشركات الخاصة عليها في العالم الإسلامي المبادرة بالتعاون فيما بينها على الأصعدة الرسمية والشعبية إذا شاءت أن يكون لها فرصة للحفاظ على مصالحها وحماية شعوبها من سلبيات الهيمنة العالمية ومخاطرها.

2) العمل على توعية الشعوب والمثقفين وصانعي القرار على الحقائق والمخاطر التي تمثلها الهيمنة العالمية للدول المتقدمة واستنهاض الهمم والعزائم لإرادة التغيير ومواجهة التحديات.

3) توصي لجنة تنسيق العمل الإسلامي المشترك في مجال الدعوة في منظمة المؤتمر الإسلامي أن تعقد سلسلة من الندوات يدعى إليها نخبة من المفكرين والمثقفين وأصحاب القرار للتوعية بشأن مخاطر تحديات الهيمنة والعولمة وسبل مواجهة هذه المخاطر.

4) توصي اللجنة الحكومات الإسلامية بالإسراع بتفعيل الاتفاقات المبرمة بينهم في مختلف وجوه التعاون الثقافي والعلمي والإقتصادي وتنميتها وفق خطة تنمي طاقاتها وبناها التحتية والإستفادة من ثمرات التقدم العلمي والتكنولوجي وثورة الإتصالات والخدمات والصناعات الناتجة عنها.

5) تشجيع الدراسات الإعلامية والصناعات الإعلامية وتوفير البنى التحية اللازمة لها وتسهيل مهمتها لمواجة مخططات الهيمنة العالمية ودعم جهود الإصلاح والتنمية والإرادة الذاتية.

6) أن يأخذ الإصلاح الثقافي التربوي في الأمة أولوية هامة لاحداث النقلة النوعية المطلوبة وتنمية الثقافة الإسلامية من كافة شوائب عصور الهزيمة والتخلف التي تقتل في الأمة والناشئة روح القوى وحب المعرفة ونوازع الابداع والمبادرة وتحريرها من كل مؤشرات الإرهاب الفكري.

7) يجب إعادة رسم مناهج التربية والتعليم المؤدية علميًا إلى بناء شخصية الإنسان المستخلف الذي يتميز بالقوة وحب المعرفة والقدرة على الإبداع والمبادرة الإعمارية الصالحة.

8) أن تقوم لجنة تنسيق العمل الإسلامي في مجال الدعوة في الأمانة العامة بعقد ندوات علمية تضم نخبة من المربين والمفكرين والعلماء ومسئولي التربية والتعليم والإعلام في العالم الإسلامي للتوعية على أولوية الجانب التربوي وضرورة إصلاح المناهج والأساليب في مختلف مراحل الدراسة والتعليم وتجنيد طاقاتهم لأخذ يد المبادرة في الإصلاح وخلق تيار متجدد متواصل لإصلاح مناهج التربية والتعليم ومراجعتها لإحداث النقلة النوعية في طبيعة الطاقة النفسة والعقلية لدى الفرد المسلم.

9) تشجيع وتمويل الجامعات ومراكز البحث العلمي ودور النشر بالإمكانات للقيام بالدراسات وتزويد الآباء بالأدبيات التي توضح له أهمية دور الأسرة كأهم مؤسسة تربوية يتم من خلالها صياغة عقلية الطفل ونفسيته وطاق الإبداعية الإيجابية الخيرة وإن تخلي الأسرة عن دورها وعدم معرفتها للأساليب التربوية السليمة والثقافة الصحيحة

وعدم إدراكها للأولويات الصحيحة في علاقتها بالطفل وموضوع القيمي والنفسي والعقيدي منها بالنسبة إلى المادي.

10) توصي اللجنة منظمة المؤتمر الإسلامي بأن يكون العقد القادم 1999 ــ 2009 هو عقد التربية والأسرة يركز فيه على التجديد الثقافي والإصلاح التربوي مع العناية الخاصة بدور الأسرة في إنجاح جهود الإصلاح وأن ترسم الخطط لجعل هذا العقد اللبنة الأساسية للإصلاح التربوي.

11) أن تقوم لجنة تنسيق العمل الإسلامي في مجال الدعوة في الأمانة العامة بعقد ندورات سنوية تشارك فيها الهيئات الشعبية والمؤسسات التعليمية الخاصة مع نخبة من المربين والمفكرين للتعرف على أهم التحديات التي تواجه مسيرة نهضة الأمة الإسلامية.

12) إقامة لجنة دائمة لوزراء التربية والتعليم في الدول الإسلامية لتبادل المعلومات ورسم الخطط وتكامل الجهود لتطوير المناهج التربوية والتعليمية وتوعية الأباء على المخاطر والأساليب الصحيحة لبناء المسلم الإستخلافي القوي الذي يتميز بالإبداع والمبادرة وحب المعرفة والإعمار.

13) تشكر اللجنة جمعية الدعوة الإسلامية العالمية على موافقتها على طباعة الأبحاث التي قدمت للجنة والمناقشات التي دارت بصددها لأهمية الموضوع والفائدة التي تعم بنشر هذه الأبحاث والمناقشات.

14) تشكر اللجنة معالي الأستاذ: كامل الشريف على موافقته على القيام بإعداد تقرير يتضمن أهم التوصيات والقرارات التي جاءت في الندوات والإجتماعات التي خصصت لبحث أوجه التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن القادم.

15) كما توجه لجنة الخبراء الشكر والتقدير الى الجمعية الدعوة الاسلامية العالمية لاستضافتها اجتماعات اللجنة.

16) أعربت اللجنة عن امتنانها لجمهورية مالي لحسن وفادتها وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لانجاح مهمة اللجنة.

17) أعربت اللجنة عن فائق تقديرها لمعالي الدكتور عز الدين العراقي، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي، للجهود الموصولة التي يبذها معاليه لدفع العمل الاسلامي المشترك، نحو آفاق رحبة واعدة للأمة الاسلامية.

18) قررت اللجنة أرسال برقية شكر الى فختمة الرئيس ألفا عمر كوناري رئيس جمهورية مالي، على حرص فخامته على تعزيز أواصر التضامن الاسلامي والدفاع عن قضايا الأمة الاسلامية.